تعليقات ومناقشات

"تقعيد قاعدة نحوية"

تعليق على تعليق

الأستاذ صبحي البصام

شفيلد

قرأت تعليقات الأستاذين العلامة الشيخ حمد الجاسر والدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور جعفر عبابنة على مقالتي (تقعيد قاعدة نحوية). وأنا معلّق على تعليق الدكتور جعفر عبابنة بما هو آت:

١- أراد الأستاذ الفاضل أن يهدم قاعدتي النحوية بقوله (إنها قد تكون خطأ)، هكذا باستعماله (قد). وهذا منه تظنٌ، وقد بنى على تظنيه هذا ثلاثة أمور وكأنها حقائق:

أ- قال (ص٢٣٩س٥) في (شرقي) ونحوها بأنها قد تختلف في معناها عند الإضافة عن (شرق) ونحوها. وقال (إن شماليّ العراق هو الجزء الشمالي من العراق) هكذا، أي لا يعني غيره. وهذا غير صحيح بدلالة قول الطرمّاح (الشعر والشعراء ٥٦٨/٢):

فخرت بيوم العقر شرقيّ بابل وقد جبنت فيه تميم وفرّتِ

والعقر ليس جزءاً من بابل، وهو بعيد منها، وبدلالة قول الفيروزآبادي (القاموس - العمود): (والعمادية قلعة شماليّ الموصل)، والعمادية ليست جزءاً من الموصل وهي بعيدة منها، وقد اتسعت بعدُ وصارت مدينة لها شأنها. وهذان الشاهدان مذكوران في مقالتي (تقعيد قاعدة نحوية) فكيف غفل عنهما الأستاذ الناقد؟

ب- وقال (ص٢٣٩س٥و٦): (إن معنى شمال العراق هو الجهة التي تقع خارج العراق) أي لا تعني إلا هذه الجهة، وهذا غير صحيح بدلالة قول المتنبي (سرقات المتنبي ومشكل معانيه ص١٠٣):

قُصِدْتَ من شرقها ومغربها حتى اشتكتْ الركابُ والسُبُلُ

أراد من شرق الأرض ومغربها وكلاهما جزء من الأرض. وبدلالة قول لسان الدين بن الخطيب:

ضاق عن وجدي بكم رحب الفضا لا يبالي شرقه من غربِهِ

وشرق الفضاء وغربه جزءان من الفضاء. وبدلالة قول ابن البيطار (الجامع لمفردات الأدوية والأغذية ١/١٧٨): (... وهي تربة العسل عند أهل شرق الأندلس). وبيّن أن شرق الأندلس جزء من الأندلس. وهذه الشواهد أيضاً مثبتة في (تقعيد قاعدة نحوية) فكيف خفيت عن نظر الأستاذ الناقد؟

جـ- وقال (ص٢٣٩س٦و٧) بأن إضافة الجهات المنسوبة قد تكون للملاصقة أو المقاربة، فأقول إن الجهات إذا نسبت أو لم تنسب قد تكون بداخل موضع أو قريباً منه أو بعيداً منه. وفي الشواهد التي جئت بها في (تقعيد قاعدة نحوية) وقد زادت على خمسين شاهداً ما ينفي قول الأستاذ الناقد.

٢- وقال (ص٢٣٨س٥و٦): (فأصله جلست مكاناً شرقيّاً من الدار) وذلك سهو منه لأنه لا يقال (جلست مكاناً) بل يقال (جلست في مكان) أو (بمكان) لأنّ جلس فعل لازم.

٣- وقال: (ولا يخلو هذا البحث من فائدة على الرغم من أنّ القاعدة التي يأتي بها قد تكون خطأ).

والوجه أن يقول (القاعدة التي أتى بها) باستعمال (أتى) لا (يأتي) وليس هذا موضع دلالة المضارع على الماضي.

٤- وقوله (على الرغم) في نصه المذكور آنفاً الوجه فيه (على أن القاعدة) أو (مع أن القاعدة)، لأن (على الرغم) الأعم الأغلب فيها أن تستعمل للعاقل، كقول الأعشى:

يراك الأعادي على رغمهم تحلّ مكاناً عليهم عويصا

وكقول ابن مقبل (أساس البلاغة - عذق):

وفي غطفان عِذقُ عزّ ممنّعٌ على رغم أقوام من الناس يانعُ

أما غير العاقل فيستعمل له (على) أو (مع). قال تعالى (الرعد/٣٧): (وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم) ولم يقل على الرغم من ظلمهم. واستعمل أبو حيان التوحيدي (على) و(مع) في الإمتاع والمؤانسة (٦٢/٢) وجعلهما في عبارة واحدة قال: (فإن الدُرّة مع صغرها أنفع من الصخرة على كبرها) ولم يقل على الرغم من صغرها ولا على الرغم من كبرها. وفي جمهرة اللغة لمتمّم بن نويرة:

فلما تفرّقنا كأني ومالكاً لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

وقال ابن دريد في (لطول): (أي مع طول اجتماع). قلتُ: عندي أن اللام مختصرة من (على). على أنّ (على الرغم) وما هو من لفظها نحو (برغم)

استعملها جماعة من الشعراء القدماء لغير العاقل ضرورة أو لفنّ شعري، أما الكتاب الفصحاء وغيرهم فلم أرَ أحداً منهم استعملها. ونحن في العصور الحديثة أخذناها بالترجمة من عبارة إنجليزية هي (In Spite Of) وهي عندهم خاصة بغير العاقل كالعقبات والمشكلات.

٥- وقال (الجهة التي تقع خارج العراق)، والوجه أن يقول (بخارج العراق). قال الشريف الإدريسي في كتاب (وصف الهند وما يجاورها من البلاد ص٤٤) في بعض المدن: (وبخارجها خندق محفور)، وقال ابن بطوطة في كتاب (رحلة ابن بطوطة ص١٥): (وصلنا مدينة الجزائر وأقمنا بخارجها أياماً). وسهو الأستاذ الناقد كسهو الدكتور طه حسين في حديث الأربعاء (ص٦٥٣) وهو قوله: (حظّ في الجامعة.. وحظّ خارج الجامعة) والوجه (بخارج الجامعة).

وفي الختام أشكر للأستاذ الناقد اهتمامه بقاعدتي النحوية ونقدها. وإن كنتُ ذكرتُ فوائته في الأمور الخمسة المذكورة في كلمتي هذه فكلّنا ذو فوائت، والحسامُ قد ينبو، والجواد قد يكبو. إن قاعدتي النحوية ما تزال راسخة والحمد لله. أسأل الله أن يُصلح عملي، وأن يسدّ خللي، وأن يأخذ بيدي لأخدم لغة قرآنه.

رسالة في لو الامتناع
لابن بَرِّيّ المتوفى سنة ٥٨٢ هـ

تحقيق الدكتور صالح حاتم الضامن
كلية الآداب - جامعة بغداد

المؤلّف:

أبو محمد عبدالله بن أبي الوحش بَرّي بن عبدالجبار بن بَرّي المقدسيّ أصلاً، المصريّ مولداً، الشّافعيّ مذهباً.

ولد بمصر سنة ٤٩٩ هـ. وطلب العلم منذ الخامسة عشرة من عمره، ونبغ في سنّ مبكرة فلفت إليه الأنظار حتى اختير لتصفح ديوان الإنشاء، وهو في الحادية والعشرين من عمره، فكان (لا يصدر كتاب عن الدولة إلى ملك من ملوك النّواحي إلاّ بعد أنْ يتصفحه ويصلح ما لعله فيه من خَلَل خفيّ)[١].

وأصبح من أئمة عصره في النحو واللغة والرواية، وكان شيخ العربية بمصر في زمانه، إلى أن توفي، رحمه الله تعالى، سنة ٥٨٢هـ[٢].

---

(١) وفيات الأعيان ١٠٨/٣

(٢) ينظر عن ابن بري المصادر الآتية، وهي مرتبة ترتيباً تاريخياً:
معجم الأدباء ٥٦/١٢
إنباه الرواة ١١٠/٢
التكملة لوفيات النقلة ٥٨/١
وفيات الأعيان ١٠٨/٣
إشارة التعيين ١٦١
سير أعلام النبلاء ١٣٦/٢١
مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ٢٤٥/٧
الوافي بالوفيات ٨٠/١٧
مرآة الجنان ٤٢٤/٣ =

شيوخه:

- علي بن جعفر بن علي المعروف بابن القطّاع، المتوفى سنة ٥١٥ هـ.
- مرشد بن يحيى المديني، المتوفّى سنة ٥١٧هـ.
- محمد بن بركات بن هلال السعيدي، المتوفى سنة ٥٢٠هـ.
- محمد بن أحمد الرازي المعروف بابن الخطاب، المتوفّى سنة ٥٢٥هـ.
- محمد بن عبد الملك الشنتريني المعروف بابن السراج، المتوفى سنة ٥٤٥هـ.
- محمد بن حمزة بن أحمد المعروف بابن العرقي، المتوفّى سنة ٥٥٧هـ.
- أحمد بن عبد الله بن أحمد بن الحطيئة، المتوفى سنة ٥٦٠هـ.
- عبدالجبار بن محمد بن علي المعافري المتوفى سنة ٥٦٦هـ.
- علي بن عبدالرحيم السلميّ المعروف بابن العصّار، المتوفّى سنة ٥٧٦هـ.
- عثمان بن علي بن عمر السرقوسي الصقلي، المتوفّى بعد سنة ٥٧٦هـ.
- علي بن عبدالرحمن بن محمد الحضرمي.

تلاميذه:

درس على ابن بري وروى عنه علماء كثيرون، من لغويين ونحويين وقُرّاء ومُفَسِّرين ومُحَدِّثين، واستفادت من علمه الأسرة الأيوبية، وفي مقدمتهم الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي، المتوفّى سنة ٥٨٩هـ.

طبقات الشافعية للسبكي ١٢١/٧
طبقات الشافعية للأسنوي ٢٦٧/١
البلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٠٦
طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣٥٩/١
النجوم الزاهرة ١٠٣/٦
بغية الوعاة ٣٤/٢
شذرات الذهب ٢٧٣/٤

وقد أحصى تلامذته تلميذي حاكم مالك في رسالته: ابن بـــرّي وجـهوده اللغوية ص ٧٠ -٩١، فأغناني عن ذكرهم.

مؤلفاته:

المطبوعة:

١- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح.
٢- حاشية على تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي.
٣- حاشية على المعرب للجواليقي.
٤- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي.
٥- غلط الضعفاء من الفقهاء.
٦- اللباب في الرد عن ابن الخشاب.
٧- مسائل منثورة في التفسير والعربية والمعاني.
٨- مسألة في أقسام إذا وجوابها والعامل فيها.
٩- مسألة في جمع حاجة: منشورة في كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي.
١٠- مسألة في حدّ الكلام: منشورة في كتاب سفر الســـعادة لعلـــم الديـــن السخاوي.
١١- مسألة في الكلام على أم: منشورة في كتاب سفر السعادة أيضاً.

المخطوطة:

١- حاشية على درة الغواص للحريري.
٢- رسالة في لو الامتناع ، وهي التي نقدّمها في هذا البحث.
٣- فصل في شروط الحال وأحكامها وأقسامها: انتهينا من تحقيقه.
٤- مسائل سُئل عنها: انتهينا من تحقيقها.

المؤلفات التي لم نقف عليها:

١- الاختيار في اختلاف أئمة الأمصار.
٢- حاشية على المؤتلف والمختلف : نقل عنها البغدادي في خزانة الأدب.
٣- شرح أدب الكاتب لابن قتيبة.
٤- الفروق: نقل الزَّبيدي في تاج العروس.

قصيدتان نُسبتا إليه غلطاً:

١- القصيدة الحالية: نسبها إليه مصطفى حجازي في مقدمة (التنبيه والإيضاح)، نقلاً عن لسان العرب (حول). وهذه النسبة غير قاطعة، فقد جاء في اللسان: قال ابن برّي: وهذه أبيات تجمع معاني الحال.

٢- القصيدة الخالية: نسبها إليه مصطفى حجازي في مقدمة (التنبيه والإيضاح) أيضاً. وهو وهْمٌ، لأن هذه القصيدة رواها ثعلب المتوفى سنة ٢٩١هـ، وهي في مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي المتوفى سنة ٣٥١هـ، والصناعتين لأبي هلال العسكري المتوفى بعد سنة ٣٩٥هـ.

الرسالة

تناول ابن برّي في هذه الرسالة (لو) و (لولا) اللتين تفيدان الامتناع. وهي على صغرها أثر نادر من آثار ابن برّي، لم تُنشر من قبل ولم يُشر إليها أحد ممن ترجم لابن برّي، من القدماء والمحدثين.

وقد وقفت على هذه الرسالة في مجموع نفيس فريد تحتفظ به مكتبة شهيد علي في تركيا تحت رقم ٢٧٤٠، وافاني به مشكوراً الأخ الدكتور حسين تورال.

ويقع هذا المجموع في ست وخمسين ورقة، في كل ورقة صفحتان، وفي

كل صفحة خمسة عشر سطراً.

وشغلت هذه الرسالة الأوراق ٣١ أ- ٣٣ أ.

وكتب المجموع بخط واضح مقروء، وتاريخ نسخه سنة ٧٠٠هـ، كما جاء في آخر الرسالة.

وقد أرفقت بنشرتي هذه صورة الصفحة الأولى من الرسالة. والحمدلله أوّلاً وآخراً، إنّه نِعْمَ المولى ونِعمَ النصير.

قال الشّيخ الإمام العلامة جمال الدين بنَ بَرّيَ، رحمه اللّهُ ورَضيَ عنه، وعن المسلمين أجمعين:

مسألة

لو تدلُّ على امتناعِ الشّيْءِ لامتناعِ غيرِه[٣]. فإذا ولِيَها مُثْبتان امتَنَعَ إثباتُهما، نحو: لو قامَ زَيدٌ لأكْرَمْتُكَ.

وإذا ولِيها مَنْفِيَانِ امتَنَعَ نَفْيُهُما (٣١ب) فانقَلَبَت إثباتاً، نحو: لو لم يَقُمْ لم أُقُمْ.

وإذا كان أحدُهما مُثبتاً، والآخَر منفيّاً امتنَع النَّفْيُ مِن المنفي فصارَ إثباتاً، وامتنع الإثباتُ من المثبتِ فصارَ نَفْياً ، نحو: لو لم يقمْ لأكْرمْتُكَ، وبالعَكْسِ.

فإذا دَخَلَتْ عليها (لا) انقلب ما يليها إثباتاً بلا، ووَجَبَ أنْ يليها الاسمُ، لأنّه الّذي يدلُّ على مُطْلَق الوجودِ، وبقيَ ما بَعْدَهُ مَنْفِيّاً على أصلِ لَوْ.

---

(٣) ينظر في لو: المقتضب ٧٥/٣، وشرح المفصل ١٥٥/٩، ورصف المباني ٢٨٩، والجنى الداني٢٧٢ ، ومغني اللبيب ٢٨٣، وهمع الهوامع ٤٢/٢.

فلذلك قُلنا: لولا تَدُلُّ على امتناعِ الشَّيْءِ لوجودِ غَيْرِه[٤]، أيْ: امتناع جوابها لوجود ما يليها وامتناعه، إمَّا لمُطْلَق وجود الاسم فيجبُ حذْفُ خَبَرِه، نحو: لولا زَيْدٌ لأكْرَمْتُكَ، وإمَّا لصفَةٍ خاصَّةٍ في الاسم فيجبُ ذِكْرُ الخَبَرِ، ويكونُ الخَبَرُ في معنى الصفة القائمة بالاسم، نحو: (لولا قومُك حديثو عهدٍ بالجاهِلِيَّةِ لَرَدَدْتُ الكَعْبَةَ إلى قواعِدِ إبراهيمَ)[٥] ولولا بَنُوها حَوْلَها لَخَبَطْتُها[٦].

ثُمَّ انظرْ إنْ كانَ جوابُها مُطلقاً لا قَيْدَ معه، أو معه قَيْدٌ خاصٌّ، نحو: لولا (٣٢ أ) زَيْدٌ لضَرَبْتُ، ولولا زيدٌ لضَرَبْتُ عَمْراً. فالامتناعُ واردٌ على أصْلِ الفِعل، لكنَّه في الأوَّل خارجٌ عن الوجود بنفسه، وفي الثَّاني خارجٌ عن الوجود بمُتَعلَّقِه الخاصِّ، لأن الامتناعَ إذا صادفَ الماهيَّةَ مُطْلَقَةً وقَعَ عليها، وإذا صادفها مقيَّدةً بقَيْدٍ خاصٍّ وَقَعَ عليها باعتبار تعلّقها بمعنى، والفِعْلُ يعمُّ إذا تعلَّق بعامٍّ، ويختصُّ إذا تَعَلَّقَ بمُخْتَصٍّ، لأنَّكَ لو قُلتَ: أيُّ عَبِيدي ضَرَبْتَهُ فهو حُرٌّ، فَضَرَبَ منهم جماعةً على التَّعاقبِ لا يُعْتَقُ إلا الأوَّل، لأنَّ الضَّربَ مُقَيَّدٌ بتقيد فاعِلِه لأنَّهُ للمخاطَبِ.

وإذا قُلْتَ: أيُّ عَبِيدي ضَرَبَكَ فهو حُرٌّ، فَضَرَبَهُ منهم جماعةٌ ، عُتِقُوا، لأن الضَّربَ فيه عامٌّ لعمومِ فاعِلِهِ، وهو ضميرُ أيّ، وأي عامَّةٌ.

---

(٤) ينظر في لولا: المقتضب ٧٣/٣، والإنصاف ٧٠، وأمالي ابن الحاجب ٣٠٩، ورصف المباني ٢٩٢، والجنى الداني ٥٩٧، ومغني اللبيب ٣٠٢.

(٥) صحيح البخاري ١٧١/٢ ، وصحيح مسلم ٩٦٨، مع خلاف في الرواية. وينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ١٢٠، ومغني اللبيب ٦٦٩ ، وكشف الخفاء ٢١٥/٢.

(٦) صدر بيت لكعب بن مالك في المحاسن والأضداد ١٣٩، وربيع الأبرار ١٤٣/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٠٩/٦، وعجزه: كَخَبْطَةِ عصفورٍ ولم أتلعثم.
ونسب إلى الزبير بن العوام في تخليص الشواهد ٢٠٨، ومغني اللبيب ٤٨٧، والمقاصد النحوية ٥٧١/١، وشرح شواهد المغني ٨٤١. وفي المخطوطة: لخطبتها. وهو خطأ نبَّه عليه القدماء.

وإنْ كانَ جوابُها معه قَيْدٌ عامٌّ فالامتناعُ واقعٌ على الهيئةِ الاجتماعيةِ من المُتعلَّق، لا على أفرادِ ذلكَ (٣٢ ب) المتعلق، ويَبقَى أصلُ الفِعْلِ حاصلاً، كقولكَ: لولا زَيْدٌ لَضَرَبْتُ كُلَّ واحدٍ. فالمُمْتَنعُ إنّما هو الضَّرْبُ الواقعُ على الكُلِّ لا على الأفرادِ، بدليل صحّةِ قولكَ : لولا زيدٌ لَضَرَبْتُ كُلَّ أحَدٍ، لكِنْ لأجْلِهِ ضَرَبْتُ بَعْضَ الأحَدِينَ. فالامتناعُ هنا واردٌ على أفرادِ الأحَدِين، لا على أصْلِ الضَّرْبِ.

ومِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعالى: "ولولا فَضْلُ اللّهِ عَلَيكُم وَرَحمَتُهُ ما زَكَى مِنكُمْ مِنْ أحدٍ"[٧]. ليسَ المرادُ امتناعُ أصلِ التَّزْكِيةِ، بل امتناعها في عمومِ كلِّ أحَدٍ، لأنّ (أحَد) نكرة في سِياقِ النَّفْي، فكأنَّهُ قِيلَ: ما زَكَى كُلُّ أحَدٍ منكم. والمعنى: لكن بِسَبَبِ فَضْلِ اللهِ زكى بَعْضُكُم، وهم المؤمنون، دونَ غَيْرِهم. فأصلُ التَّزكِيةِ حاصِلٌ، وعُمومُها في مُتَعَلَّقِها مُمْتَنِعٌ.

ومن القسم الأوّلِ قَوْلُهُ تعالى: " لولا فَضْلُ اللّهِ عليكُم وَرَحْمتُهُ في الدُّنيا والآخرةِ لَمسَّكُمْ في ما أفَضْتُمْ فيه عذابٌ عَظيم"[٨] ، وهو نكرةٌ في سِياقِ الإثبات، فلا عمومَ لها فانتفى مَسُّهُم العذاب، لأنّه قُيِّد بقَيْدٍ (٣٣ أ) خاصٍ. وكقولِهِ في الحديث: (لولا عَليٌّ لهَلَكَ عُمَرُ) [٩]. فالمُمْتَنعُ الهلاكُ، لأنّ الامتناعَ واردٌ على هيئةٍ مطلقةٍ، ولم يصادفْ سواها فيمنعه. واللّهُ تعالى أعْلَمُ.

ونجز بتاريخ الثالث من شهر جمادى الآخرة سنة سبع مئة، والحمدُ للّه رب العالمين.

---

(٧) النور ٢١: وينظر: البحر المحيط ٤٣٩/٦.

(٨) النور ١٤. وينظر: زاد المسير ٢٠/٦-٢١، والبحر المحيط ٢٨/٦.

(٩) شرح اللمع للشيرازي ٦٩٢. ولم أقف على هذا الأثر في كتب الحديث.

ثَبَت المصادر

المصحف الشريف

- أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر، تـ ٦٤٦هـ، تحـ د. فخر صالح سليمان، بيروت ١٩٨٩.

- الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد ، تـ ٥٧٧هـ، تحـ محمد محيي الدين عبدالحميد، مصر ١٩٦١.

- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تـ ٧٤٥هـ، مط السعادة بمصر ١٣٢٨هـ.

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف، تـ ٧٦١هـ، تحـ د. عباس الصالحي، بيروت ١٩٨٦.

- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، حسن بن قاسم، تـ ٧٤٩هـ، تحـ د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، حلب ١٩٧٣.

- ربيع الأبرار: الزمخشري، محمود بن عمر، تـ ٥٣٨هـ ، تحـ د. سليم النعيمي، بغداد ١٩٧٦.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، أحمد بن عبد النور، تـ ٧٠٢هـ، تحـ أحمد محمد الخراط، دمشق ١٩٧٥م.

- زاد المسير في علم التفسير: ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، تـ٥٩٧هـ، دمشق ١٩٦٥.

- شرح أبيات مغني اللبيب، البغدادي، عبدالقادر بن عمر، تـ ١٠٩٣هـ، تحـ عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دمشق ١٩٧٣ - ١٩٨١.

- شرح شواهد المغني: السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، تـ ٩١١ هـ دمشق ١٩٦٦.

- شرح اللمع: أبو إسحاق الشيرازي، إبراهيم بن علي، تـ ٤٧٦هـ، تحـ عبدالمجيد تركي، بيروت ١٩٨٨.

- شرح المفصل : ابن يعيش، يعيش بن علي، تـ ٦٤٣هـ، الطباعة المنيرية، مصر.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك الأندلسي، جمال الدين محمد، تـ ٦٧٢هـ، تحـ د. طه محسن، بغداد ١٩٨٥.

- صحيح البخاري: البخاري، محمد بن إسماعيل، تـ ٢٥٦هـ، مط الشعب، القاهرة ١٣٧٨هـ.

- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج، تـ ٢٦١هـ، تحـ محمد فؤاد عبد الباقي، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٥.

- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: العجلوني، إسماعيل بن محمد، تـ ١١٦٢هـ، تصحيح أحمد القلاش، بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

- المحاسن والأضداد: الجاحظ، عمرو بن بحر، تـ ٢٥٥هـ نشر فوزي عطوي بيروت ١٩٦٩.

- مغني اللبيب ابن هشام الأنصاري، تحـ د. مازن المبـارك ومحمـد علـي حمدالله، دار الفكر الحديث، لبنان ١٩٦٤.

- المقاصد النحوية: العيني، محمود بن أحمد، تـ ٨٥٥هـ، بحاشية خزانة الأدب للبغدادي، بولاق ١٢٩٩هـ.

- المقتضب: المبرد، محمد بن يزيد، تـ ٢٨٥ هـ، تحـ محمـد عبدالخـالق عضيمة، القاهرة.

- همع الهوامع: السيوطي، تحـ د. عبدالعال سالم مكرم ، الكويت ١٩٧٥.

- وفيـات الأعيان: ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد، تـ ٦٨١ هـ ، تحـ د. إحسان عباس، بيروت.

وان يتيسر من جملة المسلمين قبلت هذا الباب علم
ولكن اذا جعلت ما الكلم كلاما تاما مفيدا
ان ترفع العلم بالخبر وتنصب الباب على ما تقدم الرجل
وكان تزوج الباب جميلا وتقبل الباب بذلك
المعنى فهذه تسعة وثلاثون وجها وقبلها العشرين
التي ذكرناها فتلك تسعة واربعون
والله اعلم وبه وصلى الله
وقبل ان نشرع في ذكر الله وبحمده
على محمد وآله
وحسبنا الله
ونعم الوكيل
قال الشيخ الامام العلامة جمال الدين
ابن هشام رحمه الله ورضي عنه وعن المسلمين اجمعين
المسئلة الثانية عشرة في الاشتغال الذي لا اشتغال عندهم
فاذا ولها متفقان امتنع انتهاؤها بخبر لو قام زيد
لاكرمتك واذا ولها مختلفان امتنع تقديمها

صورة الصفحة الاولى

الأولى أن ينسب كتاب النخل لابن العوام[*]

لا لابن وحشية

د. جزيل عبدالجبار الجومرد

جامعة الموصل

نشر الدكتور إبراهيم السامرائي قبل قرابة عقدين ونصف من الزمن رسالة مخطوطة صغيرة بعنوان "كتاب النخل" منسوبة لابن وحشية النبطي[1] وهو مؤلف من أصل نبطي اكتنف الغموض حياته، وحامت حول وجوده الفعلي الشكوك، ويفترض أنه كان حياً في المدة من (٢٩١- ٣١٨ هـ / ٩٠٣ - ٩٣٠م[2]. وقد اعتمد المحقق على نسخة واحدة بخط العلامة السيد محمود

(*) يقع نص كتاب النخل هذا في خمس ورقات ٢٠سم × ١٣,٥سم، وفي كل صفحة ١٨ سطراً.

(١) نشرت الرسالة تحت عنوان "كتاب النخل لابن وحشية النبطي"، المورد، بغداد، المجلد الأول، العددان الأول والثاني. ١٩٧١، ص ٦٤-٧٠ وسيشار إليه لاحقاً خلال البحث بكتاب النخل".

يقع نص كتاب النخل هذا في خمس ورقات ٢٠سم ×٥ر١٣سم، وفي كل صفحة ١٨ سطراً.

(٢) لا يوجد لدينا تفاصيل واضحة عن شخص ابن وحشية، وقد كان هذا الشخص موضوع جدل طويل بين الدارسين المحدثين من حيث أصوله ونزوعاته وحتى ما إذا كان موجوداً بالفعل، للتفاصيل انظر: محمد بن إسحق النديم: الفهرست، دار المعرفة، بيروت ١٩٧٨ص ٤٣٣-٥٠٤، حيث يقول عنه: "أبو بكر أحمد بن علي بن المختار بن عبدالكريم... الكسداني الصوفي، من أهل قسّين، وكان يدّعي أنه ساحر... ومعنى كسداني... نبطي وهو من ولد سنحاريب..."، ثم يقول "من أهل جنبلاء وقسّين، أحد فصحاء النبط بلغة الكسدانيين" وقد ذكر له الكثير من الكتب وقال إنه رأى بعضها بخطه. ثم حول آراء المحدثين انظر: كارلو الفونسونلينو: علم الفلك تاريخه عند العرب في القرون الوسطى، روما ١٩١١، ص٦ ٢٠-٢٠٩. وانظر:

T. Fahd: Art. "IBN WAHSHIYYA", in Encyclopaedia of Islam, 2nd. Ed. Vol 3. 963

شكري الألوسي (ت ١٣٤٢هـ-١٩٢٤م) محفوظة في خزانة معهد الدراسات الإسلامية ببغداد تحت رقم ٨٣، وهي منسوخة عن أصل فريد محفوظ في خزانة المدينة(!). وهناك نسخة منقولة بخط العلامة أنستاس ماري الكرملي (ت١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م) عن نسخة الألوسي السابقة، محفوظة أيضاً في خزانة معهد الدراسات الإسلامية المذكور، تحت الرقم ٨٧. وقد كانت النسختان، الألوسية والكرملية، من مقتنيات ميخائيل عواد قبل أن يمتلكهما المعهد[٣].

ويتضح من هذا، أن المحقق لم يرجع إلى نسخة المدينة واعتمد نسخة الألوسي أساساً للنشر.

وهناك مسألتان حريتان بالاهتمام في نسخة الألوسي المنقولة عن النص الوحيد المشار إليه أعلاه. أولاهما، تثبيت عنوان الرسالة واسم مؤلفها بالشكل التالي: "كتاب النخل لأبي بكر أحمد بن علي بن المختار المشهور بابن وحشية النبطي"[٤]. وثانيتهما، خاتمة الرسالة، التي يحدد فيها الألوسي تاريخ نسخ النسخة الأصلية هكذا: "نقله الفقير إليه تعالى محمود شكري الألوسي عن النسخة الخطية المحفوظة في خزانة المدينة والمكتوبة في ١٢ جمادى الآخرة سنة (٣٢٤) من هجرة خاتم الأنبياء"[٥].

لم يشكك المحقق في صحة نسبة الرسالة إلى ابن وحشية النبطي بل سارع من دون عناء إلى إثباتها، وعندما لم يجد لدى ابن النديم (المتوفى بحدود ٣٨٠هـ/ ٩٩٠م) في فهرسته ذكراً لكتاب لابن وحشية[٦] بهذا العنوان، إنما ذكر له كتابي الفلاحة الكبير والفلاحة الصغير، ذهب بناءً على ذلك، إلى أن" أغلب

---

(٣) كتاب النخل، ص ٦٦، ٧٠.
(٤) المرجع نفسه، ص ٦٤.
(٥) المرجع نفسه ص ٧٠.
(٦) الفهرست، ص ٤٣٣.

الظن أن هذه الرسالة جزء من كتابه (يعني ابن وحشية)[٧] المشهور - الفلاحة النبطية"[٨] ولما كان معروفاً أن الباب الأخير من أبواب كتاب "الفلاحة النبطية" الشهير لابن وحشية هو باب النخل، فقد افترض المحقق أن "كتاب النخل" هو ذلك الباب من ذلك الكتاب[٩]، وهكذا يترتب على مثل هذا الافتراض أن يكون "النخل" وهو الجزء، حاله حال كل كتاب "الفلاحة النبطية" مترجماً عن الكسدانية (الكلدانية) أو النبطية[١٠]، فكتاب "النخل" إذاً مترجم عن تلك اللغة وليس مؤلفاً عربياً إسلامياً. وزيادة في تأكيد هذه الافتراضات المتتالية لجأ المحقق إلى نص خاطئ في محتواه لابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ/ ١٤٠٦م) يحاول من خلاله إثبات صلة كتاب النخل بكتاب "الفلاحة النبطية" حيث يقول ابن خلدون: "وترجم من كتب اليونانيين كتاب الفلاحة النبطية منسوبة لعلماء النبط مشتملة من ذلك على علم كثير"[١١] لقد لمح نلينو من قبل باختصار شديد إلى تناقض نص ابن خلدون[١٢]، فكيف يكون "الفلاحة النبطية" مترجماً عن اليونانية وفي الوقت نفسه منسوباً لعلماء النبط؟، ومع هذا فإن السامرائي، وقد سبق أن أقر بأن الكتاب

---

(٧) كتاب النخل، ص ٦٥.

(٨) المرجع نفسه ص ٦٥.

(٩) المرجع نفسه ص ٦٥.

(١٠) هذا ما يصرح به ابن وحشية نفسه في مقدمة كتابه الفلاحة إذا يقول إن الكتاب - الأصلي - ألفه قبله بألوف السنين حكيم بابلي اسمه قوثامي نقلاً عن كتب أقدم من تأليفه بكثير ... وأن ابن وحشية ترجمه من لسان الكسدانيين أو النبطية - والمراد اللغة البابلية القديمة إلى العربية سنة ٢٩١ هـ / ١٩٠٤م، ثم أملاه سنة ٣١٨هـ/ ٩٣٠م، على تلميذه أبي طالب أحمد بن الحسين بن علي بن أحمد الزيات: انظر نلينو: علم الفلك، ص ٢٠٦. وقد نقل السامرائي كلام نلينو هذا من دون ذكر المرجع.

(١١) عبدالرحمن بن خلدون: المقدمة، مطبعة محمد عاطف، مصر بلا .ت ص ٤٣٢.

(١٢) انظر نلينو: علم الفلك ص ٢٠٦ ولكن توفيق فهد هو الوحيد الذي يعتقد أنه بالإمكان أن تكون لنص الفلاحة النبطية صلة بالفترة الهلنستية ومن ثم فإن بعض نصوصه قد تكون من أصول يونانية، انظر رأيه في مقالته ibn Wahshiyya في Encyclopaedia of Islam. 2nd.ed vol.I .p.964.

مترجم عن الكسدانية (الكلدانية) أو النبطية تأسيساً على تصريح ابن وحشية نفسه في مقدمة كتابه كما أشرنا، فإنه يعود ثانية، اعتماداً على ابن خلدون، ليثبت صلة "النخل" باليونانية بقوله "وفي رسالة النخل نقول عن هؤلاء اليونانيين مما يؤيد أنها من مادة هذا الكتاب الكبير (يقصد الفلاحة النبطية) [١٣]....

إن هذه الافتراضات والتناقضات بحاجة إلى حل واضح.

أولاً: ما هي صلة كتاب "النخل" بكتاب "الفلاحة النبطية" ؟ وهل هو حقاً جزء منه؟ إن البت في هذه المسألة يكون بمقابلة نص "النخل" بمحتوى "الفلاحة النبطية"، ولما لم يكن النص الكامل "للفلاحة النبطية "محققاً ومتوافراً[١٤]، فعلينا الرجوع إلى إحدى مخطوطات الكتاب لهذا الغرض[١٥]. وبالعودة إلى مخطوطة الكتاب المحفوظة في مكتبة البودليان في جامعة أكسفورد[١٦]، وفيه يفرد المؤلف الباب الأخير من الجزء الخامس من الكتاب لموضوع (النخل) [١٧] نجد أن مادة كتاب النخل الذي حققه السامرائي تختلف تماماً عما هو موجود في باب

---

(١٣) كتاب النخل ص ٦٦.

(١٤) وعد توفيق فهد في مقاله المذكور في الهامش السابق(١٢) أنه سيقوم ببحوث إضافية عن ابن وحشية، وقد سمعت مؤخراً بأنه قد طبع الكتاب عن طريق المعهد العلمي الفرنسي بدمشق، سنة ١٩٩٣،١٩٩٥، ولكنه لم يقع في يدي.

(١٥) يوجد حوالي (١٥) نسخة هذا الكتاب، الفلاحة النبطية، بعضها ناقص الأجزاء، مبعثرة في مكتبات مختلفة في أنحاء العالم، أنظر كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ترجمة السيد يكر ورمضان عبدالتواب. دار المعارف بمصر، ١٩٧٥، جـ ٤، ص٣٢.

(١٦) توفرت لي فرصة مراجعة نسختين مخطوطتين من كتاب "الفلاحة النبطية" إحداهما نسخة المكتبة الشرقية في المتحف البريطاني .Br. Mus والمرقمة .Add.22.371 ونسخة المكتبة البودلية بأكسفورد والمرقمة .Hunt.36 والأخيرة في خمسة أجزاء، يبدو الرابع منها محشوراً حشراً في وسطها وهو ليس جزءاً منها بل كتاب فلاحي من عصور إسلامية متأخرة.

(١٧) من الورقة .39B إلى .189B

النخل في المخطوط المذكور. فهو إذاً ليس جزءاً من كتاب "الفلاحة النبطية" البتة.

ثانياً: يبقى هنا افتراض أن كتاب النخل هو لابن وحشية ألفه منفصلاً عن كتاب الفلاحة النبطية الكبير الذي له، ثم فات ابن النديم ذكره، ولكن هذا أيضاً افتراض لا يستقيم أمام الأدلة المنبثقة من النص نفسه وبمعونة نص آخر. كما سنرى فيما يأتي:

باختصار شديد، يتكون نص كتاب "النخل" من مقدمة مختصرة جداً ثم مادة النص التي هي عبارة عن جملة نقولات من مصادر بعضها مسمى وبعضها مجهول، ثم من فقرة صغيرة للمؤلف تعكس تجربة خاصة له في مجال الفلاحة، وكذلك أحاديث نبوية فحكايات تتعلق بزرع النخل وفائدة التمر. وباستثناء الحكايات الأخيرة، فالنص في تنظيمه يشابه فصلاً من كتاب "الفلاحة" لابن العوام الإشبيلي، الفلاحي الأندلسي الشهير (المتوفى بحدود ٥٤٠هـ - ١١٤٥م) [١٨]، وهو بعنوان "فصل النخل"[١٩]، كما أن معنى النص ومادته تشابه نص الفصل المذكور، والاختلاف اليسير بين العملين هو في بعض صياغتهما الأسلوبية، وبعض الإضافات اليسيرة التي تتوفر في أحدهما دون الآخر. ولكن قبل اقتراح الصلة بين العملين ومحاولة إثباتها لابد من أن نتناول بالدرس حقيقة كون أكثر من نصف نقولات "كتاب النخل" - التي ترد نفسها في فصل كتاب ابن العوام - تعود إلى مؤلفين فلاحيين أندلسيين عاشوا بعد عصر ابن وحشية الذي

---

(١٨) عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين؛ مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٦١ ، جـ ١٣، ص٢٢٢.

(١٩) اعتمدنا هنا على نسخة من كتاب " الفلاحة" لابن العوام الإشبيلي، وهي مخطوطة محفوظة في مكتبة المتحف البريطاني .BR. MUS تحت الرقم Add. 10461 وابن العوام هو يحيى بن محمد بن أحمد، إشبيلي، ومن آثاره : الفلاحة الأندلسية، ورسالة في تربية الكرم. كحالة: معجم، ج١٣، ص ٢٢٢.

كان حياً بين ٢٩١ هـ - ٣١٨هـ، ٩٠٣ -٩٣٠م، بما لا يقل عن قرن ونصف، وسبقوا ابن العوام الإشبيلي بعدة عقود من الزمان أو عاصروه.

ترد الإشارة إلى أول هؤلاء المؤلفين الأندلسيين في كتاب "النخل" على أنه "الحجاج رحمه الله" ويجري الاقتباس منه مرتين في بداية النص[٢٠] وهو ما يماثل وضع فصل النخل من فلاحة ابن العوام[٢١]. ونحن لا نعرف مؤلفاً في علم الفلاحة أو الزراعة العربية بهذه الكنية أو الاسم سوى أبي عمر أحمد بن محمد بن حجاج، وقد اشتهر بكتاب له في الفلاحة اسمه "المقنع"، وأوفى إشارة عثرنا عليها إلى هذا الرجل وكتابه تلك التي أوردها ابن العوام في مقدمة كتابه "الفلاحة" الآنف الذكر، حين عدّه واحداً من مصادره بقوله "...واعتمدت على ما ضمنه كتاب الشيخ الفقيه الإمام أبي عمر بن حجاج رحمه الله، المسمى بالمقنع، وهو الذي ألفه في سنة ست وستين وأربعماية"[٢٢]، وليس لدينا غير هذا التاريخ مما يفيد في تحديد زمن وجود الرجل لعدم معرفتنا بتاريخ ولادته أو وفاته[٢٣]. لقد كان ابن حجاج حياً إذاً في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري.

ولا يمكن أن يكون ابن حجاج المشار إليه في كتاب "النخل" غير الذي أشير إليه في كتاب ابن العوام، لأن النصين المقتبسين عنه في كلا الكتابين متشابهان إلى حد كبير ويتضح ذلك من النماذج الآتية:

---

(٢٠) كتاب النخل، ص ٦٧.

(٢١) ابن العوام: الفلاحة، ورقة ١٤٩.

(٢٢) المصدر نفسه، ورقة٢، وورقة ٥.

(٢٣) عن حياته الغامضة انظر:

J.M.Millas Vallicrosa: "Aportaciones Para El Estudio De La Obra Agronomica De Ibn Hayyay Y De Abu -L- Jayr", AL-ANDALUS,Madrid, 1955. vol. xx.pp.87-105

كتاب النخل	فصل النخل لابن العوام
١- النخل أنواع عديدة (وبعد بعض العبارات).. وقد قال الحجاج رحمه الله ناقلاً قول ليونطينس: إن من أراد غرس النخلة عليه أن يحفر حفرة عمقها ذراعين..[٢٤]	وأما غراسة النخل وأنواعه كثيرة... (وبعد بعض العبارات).... ومن كتاب ابن حجاج رحمه الله - قال بونيوس(!) يحفر حفرة قدر ذراعين في العمق...[٢٥]
٢- قال ابن حجاج، رأيت[٢٦] في العراق أناساً يغرسون النخل ولا يضعون ملحاً في الحفرة.. [٢٧].	قال ابن حجاج - رحمه الله - قد رأيت غراسة نوى النخل من غير أن يخلط بتربته ملح.... [٢٨].

أما المؤلف الثاني الذي جرى الاقتباس منه في كتاب النخل ، وكذلك في فصل كتاب ابن العوام، فهو المسمى ابن فاضل، وقد اقتبس منه مرتين أيضاً. ولا نجد ذكراً لمؤلف في الفلاحة أو الزراعة العربية بهذا الاسم، لكننا نعرف مَنْ

---

(٢٤) ص ٦٧.

(٢٥) ورقة ١٤٩.

(٢٦) ورد ذكر العراق هنا ولم يرد في نص ابن العوام ولم أجد لذلك تفسيراً إلا أن يكون قد سقط من النسخة المخطوطة التي اعتمدت عليها.

(٢٧) ص ٦٧.

(٢٨) ورقة ١٤٩.

اسمه ابن بصال، وهو عبدالله محمد بن إبراهيم بن البصال الطليطي[٢٩] الأندلسي، وقد أخبرنا المستشرق الإسباني فيكروسا محقق كتابه في "الفلاحة" أن هذا الاسم لم يرد دائماً صحيحاً لدى الكتاب العرب الذين أشاروا إليه، بل كتب أحياناً ابن فاصل أو ابن فاضل[٣٠] أو ابن فصال كما هو عند ابن العوام[٣١]. وكذلك فإننا لا نعلم شيئاً عن هذا الرجل، غير أنه كان فلاحياً ذائع الصيت، اشتهر بممارسته وتجاربه الفلاحية وبتأليفه لكتابين في الفلاحة، حقق أحدهما المستشرق السابق الذكر، فيكروسا. وما يهمنا هنا هو تحديد زمان وجود ابن بصال، فإذا كان كما قيل عنه أنه عمل في تصميم بستان المأمون حاكم طليطلة (٤٢٩-٤٦٧هـ/ ١٠٣٧-١٠٧٤م) [٣٢] وله ألف كتابه في الفلاحة، وإذا كان كما قيل أيضاً - أنه ترك طليطلة بعد أن سقطت بيد الإسبان (٤٧٨هـ /١٠٨٥م) وهاجر إلى إشبيلية وعمل في بستان المعتمد بن عباد ٤٦١-٤٨٤هـ/١٠٦٨-١٠٩١م) حيث جعل منها حقلاً لتجاربه الفلاحية[٣٣]، فينبغي أن يكون الرجل قد عاش في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري، وهذا بعد زمن ابن وحشية بكثير. وكرة أخرى فإن ابن فاضل في كتاب النخل، لا يمكن أن يكون غير ابن بصال (أو فصال) نفسه المذكور أعلاه، والذي اقتبس منه ابن العوام، لوجود التماثل بين نصي الاقتباس في الكتابين، بصيغة التشابه نفسها في نماذج ابن الحجاج ومثال ذلك:

---

(٢٩) ابن البصال: الفلاحة، تحقيق خوسي مارية مياس فيكروسا ومحمد عزيمان، معهد مولاي الحسن، تطوان- المغرب، ١٩٥٥، من مقدمة المحقق ص٢٠-٢١.

(٣٠) الفلاحة، ورقة ٥.

(٣١) ابن البصال: المصدر السابق.

(٣٢) المصدر نفسه، مقدمة، ص١٨،و

Stanley lane-poole: the Muhammadan Dynasties. Karachi, 1969. P.21.

(٣٣) ابن البصال: الفلاحة، من مقدمة فيكروسا، ص١٤.

كتاب النخل	فصل النخل لابن العوام
ويرى ابن فاضل: أنه لو خلـــط فـــي زبيلين سماداً أربعة أرطال ملحـــاً راع الإتاء وزكا.... (٣٤).	قال ص (ويقصد به ابن فصـــال كمـــا وضح في المقدمة): يخلط قدر أربعـــة أرطال من الملح في قفتين من الزبـــل والتراب... (٣٥).

وفي الاقتباس الثاني في كلا العملين نجد نظيراً لـــهذا التشابـــه(٣٦). أمـــا المؤلف الثالث الذي اقتبس الكتابان منه، فهو المسمى في "كتاب النخل" بالحجـــاج الغرناطي"(٣٧) ومرة أخرى يبدو أن الاسم كتب خطأ فهو من الحـــاج الغرنـــاطي اعتمد عليـــه ابن العوام، كمـــا يذكر في مقدمة كتابـــه "الفلاحـــة"(٣٨)، ويؤكـــد فيكروسا ذلك ويضيف بأنه هـــو المعروف أيضاً بالحاج الطغـــنري(٣٩)، وهـــو محمد بن مالك من طغنر إحدى القرى الصغيرة إلى الشمـــال مـــن غرناطـــة. وكحال سابقيه فإننا لا نعرف تاريخ ولادته ووفاته، إلا أنه عرف بكثرة ترحالـــه، وخاصة إلى المشرق، حيث أدى فريضة الحج - ومن هنا جـــاء لقبـــه الحـــاج الغرناطي - وقد عاصر دولة الطوائف الأخيرة في غرناطـــة، وفـــي الإمـــارة الصنهاجية زمن عبـــدالله بن بلَغين (٤٦٦-٤٨٣هـ/١٠٧٣ - ١٠٩٠) حيـــث عمل في خدمته، كما عمل في خدمة الأمير المرابطي تميم بن يوسف بن تاشفين

---

(٣٤) ص٦٨.
(٣٥) ورقة ١٥٠.
(٣٦) النخل، ص٦٨، وابن العوام: الفلاحة، ورقة ١٥٠.
(٣٧) ص٦٩.
(٣٨) ص٦٩.
(٣٩) ابن البصال: الفلاحة، من مقدمة فيكروسا، ص١٦.

(٥٠١ -٥١٢هـ/١١٠٧-١١١٨م) بعد سيطرة المرابطين على غرناطة[٤٠]، وبذلك يكون الحاج الغرناطي قد عاش في نهاية القرن الخامس وبداية السادس الهجري، وربما عاصر ابن العوام، وليس لنا أن نفترض وجود "حاج غرناطي" آخر خاصة أن الحالة تتكرر، فالاقتباسان عنه في "كتاب النخل" هما نفسهما في "فلاحة" ابن العوام، وهذا أحدهما كأنموذج :

كتاب النخل	فصل النخل لابن العوام
وقال الحاج الغرناطي تجعل بعد قلعها في حفرة عمقها لا أقل من شبرين ثم يلقي عليها سرجين مخلوط بتراب حر وملح بحري...[٤١]	وقال غ (يقصد الحاج الغرناطي) وغيره يغرس نقلة النخل في حفرة عمقها نحو شبرين لا أقل، ويرد عليها التراب والزبل والملح[٤٢].

وأخيرا لدينا مصدر رابع، وهو المشار إليه بأبي الخير، جرى الاقتباس منه مرة واحدة في كلا العملين. ولا نعرف شيئا يذكر عن هذا الرجل، لا تاريخ ولادته، ولا تاريخ وفاته ولا أي فعل له يمكن ربطه بزمن ما لمعرفة أو تخمين وقت وجوده، يذكره ابن العوام كأحد مصادره فيقول "(واعتمدت) على كتاب الشيخ الحكيم ابن الخبر (هكذا) الإشبيلي رحمه الله وهو مبني على آراء جماعة من الحكماء والفلاحين وعلى تجاربه.." [٤٣]. وأغلب الظن أنه من معاصري ابن

---

(٤٠) G.S. Colin: Art."Filaha, "Encyclopaedia of Islam, 2nd. ed. Vol. 11.p.901.
(٤١) ص ٦٩.
(٤٢) ورقة ١٥٠.
(٤٣) ورقة ٥.

حجاج[٤٤]، أي من القرن الخامس الهجري وكذلك فان نصه المقتبس متشابه في كلا العملين[٤٥].

إن كل هذا يؤكد أن في "كتاب النخل" الكثير من النقولات التي تعود إلى مؤلفين أندلسيين عاشوا بعد عصر ابن وحشية بقرابة قرن ونصف، ومن ثم فإن الكتاب لا يمكن أن يكون له وإن النسبة خاطئة تماماً. ثم يأتي مقطع قرب النهاية في العملين، "كتاب النخل" و"فصل نخل فلاحة ابن العوام"، ينهي كل شك ويقطع أي صلة لكتاب النخل بابن وحشية كمؤلف مزعوم له. والمقطع المشار إليه هو كما يأتي:

كتاب النخل	فصل النخل لابن العوام
قال المؤلف: وقد القحت نخلاً في جبل أشرف بفحال بري في حين الإلقاح وذررت من دقيقه على الأنثى فكان التمر من أحسن ما يكون. هذا ما فعلته في سنة واحدة. [٤٦]	لي:(وهذه إشارة يستعملها ابن العوام لتمييز ما هو له عما هو لغيره) ذكر (كذا) نخلة برية[٤٧] في الشرف[٤٨] في حين فتح نوارها بيسير من الفحال وردت عليها عند ذلك ورد مطحون فأرطب طيباً، وفعلت ذلك بها مرة واحدة في ذلك العام.. [٤٩].

(٤٤) انظر ما أمكن جمعه من حديث عنه في البحث المشار إليه هامش (٢٣)
J.M.Millas Vallicrosa: Op. cit.pp.87-105.

(٤٥) كتاب النخل، ص٦٩. وابن العوام: الفلاحة، ورقة ١٥٠.

(٤٦) ص ٦٩.

(٤٧) في المخطوط برنية.

(٤٨) في المخطوط الشرق.

(٤٩) ورقة ١٥٠ وانظر عن أسلوب ابن العوام الخاص في كتاب الفلاحة بأجمله
G.S. Colin: Op.cit.p.902

إن لهذا المقطع أهميته البالغة في تحديد هوية المؤلف ، ولو بشكل غير مباشر، فإقرار المؤلف في كلا العملين أنه مارس تجربة فلاحية، هي نفسها في النصين على جبل - أشرف أو الشرق[٥٠]، يوصلنا إلى حقيقة أن المؤلف هو ابن العوام. فنحن نعرف أن جبل الشرف يقع جنوبي مدينة إشبيلية، مدينة ابن العوام، وهو الموضع الذي أشار إليه ابن العوام مرات على أنه موضع تجاربه الزراعية[٥١].

يتضح من كل ما سبق أن مؤلف "كتاب النخل" ليس ابن وحشية النبطي وأن هذا الكتاب الصغير يمت بصلة وثيقة إلى كتاب "الفلاحة" لابن العوام، ولكننا لا نستطيع القول أنه تماماً هو فصل "النخل" من كتاب ابن العوام لوجود بعض الفروقات بين النصين.

إن نظرة أخرى إلى كلا العملين، "كتاب النخل" وفصل "نخل" ابن العوام، ترينا أن بناء وتسلسل مقاطع الاثنين متطابقة. مقدمة صغيرة ثم صلب النص والمكون من حوالي ستة عشر اقتباساً، هي إلى حد كبير جداً نفسها في كليهما من حيث مصادرها وأسماء أصحابها وتسلسلها ، وتتفق في محتوياتها، ولكن تختلف بعض الشيء في أسلوب صياغتها اللغوية مما لا يغير في معنى أو يخل في المحتوى، ويبدو أسلوب كتابة "كتاب النخل" أكثر وضوحاً وفصاحة وتنظيماً من أسلوب ابن العوام الذي يعتوره اضطراب وتداخله العامية فتقل فصاحته، وهذه الخصائص في لغة ابن العوام سبق أن أشار إليها ودرس بعض أوجهها

---

(٥٠) كتاب النخل، ص٦٩، ابن العوام: الفلاحة، ورقة ١٥٠.

(٥١) مصطفى الشهابي: "نظرة في كتاب الفلاحة الأندلسية" مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، مج١١، ج١ ٢، كانون الثاني/شباط، ١٩٣١، ص١٩٤.
وانظر أيضاً: G.S.Colin:Op.cit.P.902.

العلامة مصطفى الشهابي[٥٢]. ولا يخلل التشابه في عدد الاقتباسات وتناظر أسماء أصحابها وعددها بين العملين إلا في حالتين أو ثلاث حالات، ليست ذات أهمية تذكر باستثناء واحدة منها يهمنا أمرها، وهي أن أحد الاقتباسات يرد في كتاب النخل منسوباً إلى "صغريث" بينما يأتي في فصل النخل لابن العوام منسوباً إلى مصدرين، الأول هو "كتاب الفلاحة النبطية" لابن وحشية وحصته الجزء الأول من الاقتباس، أما الجزء الثاني من الاقتباس نفسه المنسوب إلى "صغريث"[٥٣]، ولهذا أهميته فيما سوف نخلص إليه. يلي مجموعة الاقتباسات المذكورة عبارة المؤلف التي سبق وأوردناها من أجل المقاربة، وأخيراً ينتهي فصل النخل لابن العوام بأحاديث نبوية مقتضبة في فائدة التمر وقيمته، أما "كتاب النخل" فينتهي نصه بالأحاديث النبوية نفسها بصيغة أسلوبية مختلفة بعض الشيء، ثم يزاد على كل ذلك ثلاث حكايات عن زراعة النخل يختلط فيها المعقول بالخرافة، ثم حديث آخر للرسول (ص) وفي الختام ملاحظة طبية ذوقية عن قيمة التمر[٥٤]. وتبدو هذه الإضافة الصغيرة التي لا تتجاوز في مقدارها نصف الورقة ذات طبيعة ليست من القسم الأساسي السابق من النص الذي لم يحد عن كونه خلاصات عملية تجريبية.

نخلص مما سلف إلى أن "كتاب النخل" الذي نشره السامرائي لا يمكن نسبته إلى ابن وحشية، لا كجزء من كتابه الكبير "الفلاحة النبطية" ولا كعمل مستقل له، ولا صلة له بابن وحشية أكثر من مجرد احتوائه على نص صغير مقتبس منه. ولكن "لكتاب النخل" هذا صلة وثيقة بابن العوام الإشبيلي (كان حياً

---

(٥٢) الشهابي: المرجع السابق. وكذلك انظر مصطفى الشهابي: "كتب الفلاحة العربية وألفاظها المولدة"، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق مج ٣٥، جـ٤، تشرين الأول، ١٩٦٠.

(٥٣) كتاب النخل. ص٦٨، وابن العوام: الفلاحة، ورقة ١٤٩.

(٥٤) كتاب النخل، ص٧٠.

بحـــدود منتصف القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي) فـــــهو يشابـــه فصل النخل من كتابه "الفلاحة" ولكنه ليس هو تماماً. فإما أن يكون عملاً قام بـــه ابن العوام نفسه بأن أعاد صياغة "فصل النخل"، من كتابـــه مـــن حيـــث اللغـــة والأسلوب بشكل أكثر فصاحة وإحكاما ثم أضاف إليه بعض الإضافات اليســـيرة وأخرجه بعد ذلك بهذا الشكل المستقل[٥٥]، ثم حدث أن تطفل أحدهم علـــى هـــذا العمل المستقل فنسبه إلى ابن وحشية بعد إذ جهل اسم المؤلف الحقيقي أو تجاهله، أو أن يكون شخص ما قد تلقف كتاب "الفلاحة" لابن العوام، وهو عالم بمؤلفه أو جاهل به، فانتزع فصل "النخل" منه وأعاد كتابته مع بعض التغيير فـــي أســـلوب لغته، وأضاف إليه حكايات قصيرة وفوائد ثم نسبه إلى ابن وحشية بعد أن أسقط من داخل النص ذكر كتابه "الفلاحة النبطية" كمصدر لأحد الاقتباسات، كما سبق وأشرنا، كي لا تراود القارئ الشكوك في صحة نسبة الكتاب، وختم ذلـــك كلـــه بوضع تاريخ قديم له وهو سنة ٣٢٤هـ/٩٣٥م وهو تاريخ قريب جداً من آخـــر تاريخ مزعوم ينبئ بوجود ابن وحشية (٣١٨هـ/٩٣٠م) [٥٦]. هذا إلا إذا كـــان السيد الألوسي قد زل قلمه فنسخ التاريخ المذكور بشكله هذا وهو يقصد به ســـنة ١٣٢٤هـ ١٩٠٦، ليعني به سنة نسخه هو، أي الألوسي للكتاب المذكور. وفي كل الأحوال يكون تأليف "كتاب النخل" قد تم في عصر ابن العوام الإشبيلـــي أي القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي أو بعده، وليس قبل ذلك.

الطريف في حكاية "كتاب النخل" هذا... أن نسبته الزائفة أفلتت من بيـــن أصابع العلامة الألوسي ولم ينل منها علمه الواسع، ثم مرقت من قلم المحقـــق أنستاس الكرملي الى قرطاسه من دون أن يرصدها، وهو الثبت الذي ما مرت به

---

(٥٥) سبق أن ذكرنا في الهامش (١٩) أنه لم يعرف لابن العوام غير كتابين، أحدهما "الفلاحة" المشار إليه والآخر "رسالة في تربية الكرم".

(٥٦) سبق أن أشرنا إلى أن سنة ٣١٨هـ/٩٣٠م هي السنة التي أملى فيها ابن الوحشية كتابه "الفلاحة النبطية" بعد أن ترجمه على تلميذه الزيات- راجع هامش (١٠).

مفردة يوماً إلا أصلها وفصلها.. ثم يصر على صحتها أستاذ كبير كالسامرائي... مرتين .. عبر عقدين... (٥٧).

(٥٧) عاد الدكتور السامرائي إلى توكيد كون "كتاب النخل" فصلاً من "الفلاحة النبطية" في هامش له على سياق مقال نقدي لتحقيق كتاب الحجاج المسمى بالمقنع، انظر ذلك في (مجلة مجمع اللغة العربية الأردني) العدد ١٩-٢٠/السنة السادسة كانون الثاني-حزيران ١٩٨٣، ص١٢١-١٤٩. هامش (١)ص: ١٢٣.